

فالجواب ترتيب الشهادة بشرط تغيير عدم المعنى والاعتماد
 بطلت ان تقدم اما مولانا فنجب كذا في الثقة وسلكوا
 عليه واعتمدوا رتبنا لافنا والده وقول الشيخ
 فيه ما فيه ولا استحباب التسمية اولا لصنف طبرستان
 واعتراض **وقيل وكذا وبركة** لا غنا السلام وفي م
 عنه **وقيل كذا في الصالحين** لا غنا اصناف العبد الا
 يقال ورد بصحة الخبرية وكون المقام مقام اطناب
 واعتراض البلقيني على المصنف بان ما صح هنا هو
 وبركاته بخالف قوله لو شهد بشهادة ابن مسعود او غيره
 جاز ان ليس في شهادة عمر وبركاته يرد بان المراد انه
 لو شهد بشهادة عمر بكما له كفي فاما ان يحذف بعينه
 اعتمادا على انه ليس في شهادة غيره وكن في وبركاته
 لا يقال في شهادة عمر فلا لانه له ايات بالشهادة
 على حاله من الكيفيات المروية **وقيل لا في م ريقول**
 جوار انما قدره الشيخ هنا ليرتب عليه كون المراد في
 قابلا بالجوار حتى يكون الاكتمال ارك واقعا بجميع ما في
 حصر قلت ويترفع قوله الغزالي ان قوله وان شهد
 رسول الله وقع بلا قصد **وان شهد رسول الله** بدل اشهد
 لادايه معناه **قلت الاصح** انه لا يجوز ذلك ولا يجب
 اعادة اشهد بل يقول **وان شهد رسول الله وثبت**
 اعوا اسقاط اشهد **وصحح** **سليم** **والله اعلم** لكن بلغنا وان
 شهد عبده ورسوله من المصنف رد قوله الراعي

ان

ان اسقاط الشهادة الثانية ضعيف لثبوتها في مسلم
 بان اسقاطها ايضا ثبت في مسلم فسقط اعتراض
 الراعي جوار ما قاله لم يرد كما اشار اليه السارح المحتق
 هذا احاصل ما قرره من رتبنا للسارح ولوالده وهو
 انما يتبع على ان المراد في قابيل يمنع وان شهد رسول
 عليه فيكون الاستدراك بقوله الاصح وان شهد
 رسول الله **وهو** ضابطا ما على ما قرره الشيخ من انه
 قابيل بجواره فلا ولن اقدر حوا را بعد يقول ولم
 يندر قبله قيل وقال انما التسمية الذي ذكره اذ كماله
 ووقع للسارح ظلال هذا التقرير وهو صحيح في نفسه
 لكن يلزم عليه ان يقول قوله اي المصنف قلت الجواب
 زيادة كحصة انتهى لكنه اعترض عقب هذا بان ما
 تاله السارح اي من ان المراد في قابيل بالمنع هو المنقول
 عن الشرحين والمحرر فليتناصل واعلم انه لا خلاف بينهم
 في ان المراد بثبت في صحيح مسلم هو اسقاط الشهادة
 وانما الخلاف في ان المراد في قابيل جوار وان شهد رسول
 اولا والحاصل ان الوارد بالاتفاق ثلثات كصفات
 احدها اشهد ان محمدا عبده ورسوله رواه الشيخان
 والثانية واشهد ان محمدا رسول الله والثالثة وان
 محمدا عبده ورسوله رواه مسلم ولم يرد الجواز حد في
 اشهد وعبده فلا يكفي وان شهد رسول الله على المحرر عند